المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية: تاريخ المفهوم وسياق النشأة

Social responsibility of industrial organizations: the history of the concept and the context of its emergence

إعداد

ندى حامد اليوبي

محاضرة بكلية العلوم الاجتماعية - جامعة جدة - المملكة العربية السعودية

Doi:10.33850/ajahs.2021.140345

الاستلام: ١٦ / ١١ /٢٠٢٠ القبول : ٤ / ١٢ /٢٠٢٠

المستخلص :

سعى هذا المقال " المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية: تاريخ المفهوم وسياق النشأة" إلى تتبع المفهوم تاريخيا والوقوف على حدوده وأبعاده المعرفية في المجال الاجتماعي والإداري والفلسفي، وقد تم التطرق فيه إلى النقاط الآتية: أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ثانيا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية ، ثالثا: إشكالية نشأة المفهوم. رابعا: مقاربات معرفية: أ. المقاربة الفلسفية ، ب. المقاربة الاجتماعية ، ج. المقاربة الإدارية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنظيمات الصناعية، المسؤولية الاجتماعية في علم الاجتماع.

Abstract:

This article "Social Responsibility of Industrial Organizations: the history of the concept and the context of its emergence " seeks to trace historically and determine its limits and its knowledge dimensions in the social, administrative and philosophical field, and the following points have been addressed:First: the concept of social responsibility, Second: The concept of social responsibility for industrial organizations, Third: The problem of the genesis of the concept, Fourth:

Cognitive Approaches a. Philosophical approach. B. Social approach, C. Management approach

مقدمة

منذ نشأة التنظيمات الصناعية وظهور الجوانب السلبية لممارساتها ظهرت الحاجة الملحة إلى مناقشة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الأطراف المرتبطة بها، غير أنه لم تتضح ملامح هذه المسؤولية وتتحدد الأطراف الموجهة لها إلا في القرن العشرين، إذ تدرج الاهتمام بها من رد فعل واستجابة إلى مسؤولية اجتماعية ملزمة إلى حد ما. وكانت ومازالت موضوعا للدراسة الأكاديمية وموضوعا حيويا للمجتمعات والدولة، فهي جزء لا يتجزأ من خطط التنمية وآلية فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لما تتمتع به من قدرة على المساهمة في تماسك المجتمع وتوازنه واستمراريته، من خلال ما تقدمة من أنشطة وبرامج تلبي الاحتياجات الفعلية للعاملين وللمجتمع بشكل عام، في إطار المعايير والقيم الاجتماعية، ومن خلال الممارسات الاقتصادية والبيئية المختلفة.

إن مبدأ المسؤولية الاجتماعية في التنظيمات الصناعية يعد أهم المبادئ التي اتفقت عليها جميع الأنظمة والقوانين الوضعية، وأقرت الشريعة الإسلامية هذا المبدأ ليس فقط في المجال الاقتصادي وإنما جعلته قانونا قيميا في مختلف تفاصيل الحياة الإنسانية، لذا يعد الإيمان بأهمية تطبيقها مفهوما وممارسة طريقا استثماريا ممهدا للتنظيم ذاته ولكل الأطراف المتعلقة به من الملاك والمستثمرين والعاملين والمستهلكين والبيئة والمجتمع المحلي والكلي ولنظام الدولة ذاتها.

ولذا سيتم في هذا المقال إلقاء الضوء على المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية ومناقشتها من عدة محاور أساسية، ابتداءً باستعراض وجهات النظر المختلفة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام من الناحية اللغوية والاصطلاحية، ثم التركيز على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية وذكر بعض التعريفات الاصطلاحية حوله، وكذلك سيتم التعرف على إشكالية نشأة المفهوم، ومن ثم مناقشة المفهوم في السياق الاجتماعي والإداري وذلك لكونه موضع جذب للعديد من الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، إضافة إلى استعراض التطور التاريخي للمفهوم وتصنيفاته.

أولا: في معنى المسؤولية الاجتماعية

يختلف معنى المسؤولية الاجتماعية باختلاف وجهات النظر للباحثين وباختلاف السياق والأهداف التي ينطلقون منها. وللوقوف على معناها بدقة سيتم استعراض المعنى اللغوي ومن ثم المعنى الاصطلاحي، كما يلي:

١.من الناحية اللغوية:

تذكر أغلب المعاجم اللغوية العربية أن أصل كلمة المسؤولية اسم مفعول من سأل. كما يؤكده الشافعي (١٩٨٢: ٣٣) إذ يقول إن "كل المعاجم اللغوية تشير إلى أن المسؤولية في اللغة هو طلب المعرفة أو الاستعطاء أو الاستخبار" وفي ذلك يرى العناني (١٩٨٠: ٣٢) أن إذا كانت المسؤولية مأخوذة من السؤال فليس كل سؤال مساءلة، فهناك سؤال الاستفهام لمعرفة علم أو خبر، وسؤال الند للند، بل هناك سؤال الأدنى للأعلى ولذلك يرى أن أصل المسألة هو السؤال الذي تترتب عليه مساءلة وحساب. كما ذكر في المعجم الوسيط (١٩٧٨: ٤١١) أن "المسؤول" هو المنوط به عمل تقع تبعته عليه، والمسؤولية بوجه عام هي حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته، يقال أنا بريء من مسؤولية هذا العمل، وتطلق (أخلاقيا) على التزام الشخص بما يصدر عنه قولا أو عملا، وتطلق (قانونا) على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقا للقانون. كما ضم معجم ويبستر (1222 P .1984: Webster's Encyclopaedic) معنى مقارب لما سبق إذ جاء فيه أن المسؤولية هي: إما واجبا معينا على الفرد آداؤه، كمسؤولية المدير عن منصبه، أو شخصا يجب أن يكون أحدهم مسؤولا عنه، كمسؤولية الأب عن ابنه.

٢. من الناحية الاصطلاحية

تعرف بأنها: تبعة أمر أضر بالغير، فهي إذن ظاهرة اجتماعية وقوامها المنطقي الذي مازال غالبا أمور ثلاثة: خطأ وضرر وعلاقة مسببة بينهما (مدكور، ١٩٧٥: ٥٣٨). وتعرف كذلك بأنها: "مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وعبارة مسئول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسئول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته" (عثمان، ١٩٧٥: ١٧). كما تعرف بأنها: " تعني تحقيق المصلحة الخاصة داخل إطار المصلحة للمجتمع كله" (البادي، ١٩٨٠: ٥٣). وكذلك يذكر الحسن (١٩٩٩: ٥١-٥٢) تعريفا للمسؤولية الاجتماعية بأنها ضرب من ضروب الوعي الاجتماعي الذي يجسده الفرد في تفكيره وسلوكه وعلاقاته مع الآخرين، وهذا الوعي يجعله يفضل المصلحة الجماعية على المصلحة الذاتية. كما تعرف بأنها تبعة أمر ولها شروط وواجبات ويتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الحقوق والواجبات (أحمد، ١٩٩٩: ٢٥٠ -٢٥١). وكما يعرفها فتح الباب (٢٠٠٣: ٦٧٢) بأنها: "تعني تحمل الأعضاء داخل الجماعة المهام الموكلة إليهم من أعمال وخدمات وأنشطة مهنية تساهم في تحقيق الهدف وتنمي المهارة في تحمل الأعباء، وتؤكد قيام الفرد بواجبه تجاه الجماعة من خلال إشراف وتوجيه ومتابعة الأخصائي الاجتماعي".

أما غيث (٢٠٠٦: ٦٣) فيعرف المسؤولية الاجتماعية بشكل عام بأنها: المعيار الاجتماعي الذي يقرر أن الأسرة أو الجماعة الاجتماعية الأكبر منها تعتبر مسؤولة

عن سلوك أعضائها ولابد من وضع هذه الجماعة في الاعتبار إذا ارتكب العضو أو مجموعة من الأعضاء أي سلوك انحرافي. و يذكر ليلة (٢٠١٥: ١٥٠) تعريفا للمسؤولية الاجتماعية مستمدا من الرؤى الاجتماعية بأنه: "بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع".

ومن خلال العرض السابق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية اصطلاحا في العلوم الاجتماعية، يتضح لنا أنه يشير إلى المعاني التالية:

1. تتبلور المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد من قيم المجتمع للحفاظ على توازن واستقرار المجتمع، وعند حدوث الخلل في الوفاء بها فإن المجتمع ينزل العقاب بالفرد كالرفض المجتمعي.
2. تعد المسؤولية الاجتماعية علاقة تبادلية بين الفرد والجماعة، فهي تنظر إلى أن كل جماعة عليها التزام اجتماعي تجاه أعضائها مما يحتم عليها واجبات تجاههم، وينطبق كذلك على الفرد إذ عليه القيام بواجباته تجاه الجماعة، كما أن المصلحة الخاصة تتحقق بتحقيق المصلحة العامة.
3. كما أنها تعني إدراك الفرد لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات التي تنطلق من القيم المجتمعية والتي تغلب على القيم الفردية.
4. هي ردة فعل نتيجة للقيام بعمل ما يتعلق بالآخرين، ويرتبط بحقوقهم وواجباتهم.

ثانيا: في معنى المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية

من الناحية الاصطلاحية

في أكثر من أربعة عقود من البحث والممارسة بشأن المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية، لم يتم تطوير تعريف واحد متفق عليه من قبل الباحثين ومجتمع الأعمال (Hayes & Walker, 2005: 406). فهناك العديد من التعاريف التي يزخر بها الأدب النظري لعلم الاجتماع وعلم الإدارة، والتي تبلورت من خلفيات مختلفة مما خلق تباينا في الرؤى يصعب معه الاتفاق على تعريف موحد، لذلك سيتم استعراض أبرز تلك التعاريف التي قدمت خلال فترات زمنية مختلفة.

يقدم بوين نقطة الانطلاق لمعظم وجهات النظر المختلفة فهو أول من صاغ تعريفا للمسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية من خلال نشر كتاب "المسؤوليات الاجتماعية لرجل الأعمال" عام (١٩٥٣)، ويرى بوين Bowen (1953: 8) أن مصطلح المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال سيتم استعماله بشكل كبير مستقبلا، وأنه يشير إلى "التزام رجال الأعمال باتباع تلك السياسات، أو اتخاذ تلك القرارات أو اتباع خطوط العمل التي ترغب فيها أهداف مجتمعنا وقيمه".

ويعرفه داركرDrucker (1977: 584) بأنه "التزام الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". أما كارول فيتفق مع بوين في أنها التوقعات المجتمعية تجاه التنظيم

الصناعي وأضاف على ذلك توضيح لأبعاد هذه المسؤولية والذي مازال يعد أساسا لكثير من الدراسات العلمية، والذي يتضح من خلال تعريفة التالي: إن المسؤولية الاجتماعية للأعمال تشمل التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية التي لدى المجتمع من المنظمات في وقت معين (Carrol: 1979, 499) .

أما هولمز Holmes فقد وضح أن أنشطة المسئولية الاجتماعية تكون موجهة لحل مشاكل المجتمع وذكر صورا من هذه البرامج في تعريفة الذي يرى أنه: التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، خلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها(الغالبي والعامري، ٢٠٠٨: ٤٩).

ويعرفها البكري (٢٠٠١: ٢٧) بأنها" عبارة عن مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيتها.

تعريف البنك الدولي (UNIDO, 2005:7) للمسؤولية الاجتماعية بأنها: التزام اصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل بهدف تحسين مستوى المعيشة لهم بأسلوب يهتم بالاقتصاد ويخدم التنمية في ان الواحد.

كذلك تعرف بأنها "التزاما أخلاقيا، إنسانيا، وأدبيا تتحمله المؤسسة تجاه المجتمع العاملة فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشاكل الإسكان وغيرها (الغالبي والعامري، ٢٠٠٨: ٤٩).

ويشير جاد الرب (٢٠١٠: ٨) إلى تعريفها بأنها عبارة عن "سلسلة من التأثيرات المتتالية والمتبادلة بين المنظمة والمجتمع".

كما يعرفها الزهراني (٢٠١٠: ١٤٣) بأنها: "المعادلة التي من خلالها تستطيع المؤسسة أن تحقق الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله، وهو الربح، والهدف الذي يتطلع إليه المجتمع والمتمثل في المشاركة الإيجابية والفعالة في تنمية المجتمع، دون الإخلال بهدف على حساب الآخر، والقيام بدورها تجاه من تستطيع خدمته من أطراف المسؤولية الاجتماعية بشكل يفوق ما تتطلبه القوانين أو الأنظمة والإجراءات التي وضعتها الحكومة، ومن خلال التركيز على مبدأين: التمكين فيما يتعلق بأفراد المجتمع والاستدامة فيما يختص بالبيئة والمجتمع المحلي.

تعريف الرحاحلة (٢٠١١: ١٤٠) هو: التزام المنظمة بمسئوليات متعددة ومتدرجة في الأهمية حيث تأتي المسؤولية الاقتصادية في المرتبة الأولى يليها المسؤولية القانونية ثم المسؤولية الأخلاقية ثم المسؤوليات المتنوعة تجاه المجتمع.
ويعرفها طهرات ومخفي (٢٠١٨: ١١٢) بأن " المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في التزام دائم مترجم في مجموعة من القرارات والممارسات التي تتبناها المؤسسة الرامية إلى تحقيق التوازن بين مصالح عدة أطراف (العاملين فيها، البيئة المحيطة، والمجتمع)، والمساهمة الفعالة".
كما تعرف بأنها: "التزام المؤسسة بالقوانين واحترام الأعراف المجتمعية بتوجيه نشاطها لإحداث تأثير إيجابي والعمل على منع وقوع ضرر للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكل ذلك ضمن نسق توافقي بين مختلف الأطراف الممثلين لأصحاب المصلحة بعيدا عن كل تضارب على كل المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية" (العابد ومحمد، ٢٠١٩: ٤٠٨).

يتضح من السرد السابق لتعريف مصطلح المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية ما يلي:
١. هناك اتفاق شبه عام على أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام يجب الوفاء به، يترجم في القرارات والممارسات.
٢. إن سياسات وقرارات المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية تنبع من القيم الاجتماعية للمجتمع، وفي ضوئها تتحدد الواجبات التي ينبغي على التنظيم الوفاء بها.
٣. تتباين التعريفات في تحديد الأطراف وأصحاب المصلحة فالبعض نادى بشكل عام أن تكون برامج المسؤولية الاجتماعية موجهة للمجتمع وحل مشاكله والبعض ذكر الأطراف المستفيدة جميعها بشرط التوازن بينها، ومنهم من حدد الأهم فالمهم من وجهة نظره، إلا أنها جميعا اتفقت أن عليها التزام تجاه أصحاب المصلحة.
٤. التزام التنظيمات الصناعية تجاه مختلف أصحاب المصلحة كاستراتيجية إدارية.
٥. وضع البرامج والأنشطة للمساهمة في حل مشاكل المجتمع، والعمل على تحسين مستوى المعيشة.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية: سياق النشأة والتطور التاريخي

إن التداول الواسع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية في المجال الاجتماعي الصناعي والتنظيمي، والمجال الاداري، استدعى ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي، لتأصيل المفهوم عبر تحديد سياق مدلولاته النظرية والعلمية، والرجوع إلى زمن ولادته لرسم الملامح العامة للتطورات التي طرأت عليه. إن هناك العديد من المناقشات التي دارت حول بداية المفهوم ولكن معظمها كان يدور في المجال الإداري، إذ ظهر المفهوم بشكل واضح وفي وقت مبكر، في حين أن ظهوره

لم يكن بشكل صريح في علم الاجتماع (كما سيتم الإشارة له لاحقا). وعليه سيكون طرح إشكالية نشأة المفهوم في المجال الإداري فقط، على النحو التالي:

١. إشكالية نشأة المفهوم

إن تحديد التاريخ الفعلي لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية مازال مثارا للجدل والخلاف، فالمساعدات الخيرية قديمة قدم الحضارات التاريخية إلا أن بداية تشكل مفهومها وأبعادها كاستراتيجية وتنظيم وإلزام أخلاقي للتنظيمات الصناعية بعيدا عن الهبات الخيرية الجبلية بالنفس البشرية يعد مفهوما حديثا يرتبط بنشأة المجتمعات الصناعية وهو مازال محل نقاش. ويرى كارول أن قضية المفهوم ظهرت بشكل بارز في الخمسينيات من القرن العشرين وأن جميع الممارسات ما قبل عام (١٩٥٠) مهدت الطريق لميلاد ونمو (CSR) الرسمي في الخمسينات (Farcane & Bureana, 2015: 31). كما يتفق كلا من Farcane and Bureana (31, 2015) في أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات لم يتطور إلا بعد الحرب العالمية الثانية على يد هوارد ر. بوين (والد المسؤولية الاجتماعية للشركات)، بعد نشر كتابه "المسؤوليات الاجتماعية لرجال الأعمال" عام (١٩٥٣)، وهي نقطة بداية المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية. غير أن العصيمي (١٧: ٢٠١٩) له رأي مختلف، إذ يرى أنها ظهرت منذ عام (١٩٧٠) معتمدا في تحديده على علاقة المفهوم بمعاهدات البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد يمكن القول إن للمسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة علاقة وثيقة، فهي تعد أحد ركائزها الأساسية؛ وعليه ترى الباحثة أنه يمكن الاتفاق مع العصيمي في أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية قد انطلق كتنظيم أكثر إلزاما ووضوحا وكاستراتيجية تبلورت أبعاده وتشكل بمعناه الحالي وكما نراه اليوم المرتبط بالتنمية المستدامة في عام (١٩٧٠)، إلا أن الباحثة ترى أن البداية الحقيقية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية - كما تعكسها المعطيات - يكون في عقد الخمسينيات إذ تشكلت فيها بداية ملامح المفهوم.

٢. مقاربات معرفية

يعد مصطلح المسؤولية الاجتماعية أحد أبرز المفاهيم المعاصرة التي يدور حولها جدل كبير بالرغم من وجود العديد من الأطروحات والأدبيات التي تطرقت إليها، وكأحد المفاهيم المطاطية الواسعة التي تتضارب حولها الرؤى فلا يوجد هناك اتفاق ما بين الباحثين والعلماء على حدود وآلية ما يجسده هذا المفهوم، كما أنه يشكل موضع جذب للعديد من العلوم الإنسانية الاجتماعية كالقانون والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع مما صنع هذا المفهوم بأيدولوجيات ومدارس معرفية فكرية متعددة.

تتباين وجهات النظر حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية باختلاف الرؤى الفكرية المفسرة لها، فهو كما يرى محمد ومختاريه (٢٠١٩: ٨) أنه يرتبط قانونيا بإشكالية (المدني والجزائي) وفلسفيا بإشكالية (الحرية والحتمية) وفي علم النفس بإشكالية

(الأمان وقوة الشخصية) وفي الاقتصاد إشكالية (الربح ومدى اندماج المنظمات اجتماعيا) أما في علم الاجتماع فهو مرتبط بإشكالية (النظام والتكيف الاجتماعي لوحدات المجتمع).

إن اتساع المفهوم ما بين المضامين المعرفية المختلفة أدى إلى الاختلاف والتباين ما بين بعده القانوني والفلسفي والنفسي في حين أن هناك تقارب كبير بين بعديه الاداري والاجتماعي ويلتقيان في فرع تخصصي لأحد فروع علم الاجتماع هو "علم الاجتماع الصناعي"، ومن هذا الالتقاء تحاول هذه الدراسة الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية في المجال الاجتماعي وفي المجال الإداري ونظرا لما يحتمه أساس ونشأت هذا المصطلح والتقارب في الأبعاد النظرية والعلمية إلى حد ما. كما أنه لا يمكن مناقشة المفهوم بعيدا عن الإطار الفلسفي الذي كان لمجموعة من الرؤى الفلسفية دورا كبيرا في التمهيد لظهور ونشأة علم الاجتماع. وعليه سيتم استعراض المفهوم أولا: في الإطار الفلسفي، ثانيا: في الإطار الاجتماعي، وثالثا: في الإطار الإداري.

أ. المقاربة الفلسفية

ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية في التفكير الفلسفي بنظرية العقد الاجتماعي لدى جون لوك وجان جاك روسو وتوماس هوبز. وقد ظهرت نظرية العقد الاجتماعي عند انهيار القيم والمعتقدات والسلوك بفعل انهيار الكنيسة الكاثوليكية، وظهور اتجاهات فكرية بفعل الثورة البروتستنتية والتي كانت مدخلا لحرية الإنسان ومبدأ المساواة (البياتي، ٢٠١١: ٤٣)

وتدور نظرية العقد الاجتماعي حول العقد المبرم ضمنيا ما بين الدولة والفرد والمجتمع، وتنص على أن الأفراد يتنازلون طواعية عن حريتهم وحقوقهم ويقدموها لصالح السلطة السياسية مقابل أن تكون الدولة قادرة على أن تحقق الصالح العام للجميع، وتقديم الحماية والأمن وتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل جهاز تنظيمي. والذي يراه روسو بأنه الطريق في نشر مبادئ العدالة الاجتماعية وتعزيز المصلحة الاجتماعية (المرجع السابق: ٥٤). كما أشار روسو إلى المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات كنوع من العقد الاجتماعي بين التنظيمات (الأعمال) وبين المجتمع وصور روسو العلاقة بينهم كنوع من التكافل وهي مرادف للكلمة اليونانية "symbiosis" وتشير إلى التعايش: أي التعايش المشترك بين طرفين تربطهما علاقة منفعة متبادلة، وبالتالي فالعقد الاجتماعي هو العلاقة بين المجتمع والتنظيمات، والمعترف بها قانونيا كوكلاء ويأذن للتنظيمات باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية والبشرية وممارسة نشاطاتها وأعمالها داخل المجتمع، والمجتمع بدوره ينتظر منها إظهار نوع من المسؤولية الاجتماعية عن نشاطاته ومسؤولية تجاه المجتمع وتجاه أعضائه، من

تحسين نوعية الحياة للعاملين في التنظيم، وتعزيز العدالة واحترام حقوق العاملين وتجنب الإضرار بالأطراف الأخرى (Bichta, 2003: 3).

ب. المقاربة الاجتماعية

يصعب البحث عن نقطة البداية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى علم الاجتماع فهو يختلف عن غيره من العلوم الإنسانية، إذ لم يظهر هذا المفهوم بشكله الصريح، كما هو معروف اليوم ؛ وإنما ورد ضمنيا في القضايا التي اهتم بها منظري علم الاجتماع الأوائل والتي ارتبطت بنشأة علم الاجتماع بشكل عام في محاولة منهم لفهم حركة المجتمع وقضاياه واقتراح الحلول للإصلاح، وهي كما يرى محمد ومختاريه (٢٠١٩: ٢١) أن ظهور علم الاجتماع ارتبط بإشكالية النظام والانتظام، بمعنى أن محاولات علماؤه كانت كانعكاس الفكرة التي كانت تتداول آنذاك، ومنها طرحت إشكالية المسؤولية الاجتماعية (من تكون له المسؤولية الاجتماعية في تنظيم المجتمع). في حين أن الزهراني (٢٠١٠: ١٥١) يرى أن من علماء ومنظري علم الاجتماع من دعا إلى قيام النظام الرأسمالي والذي أعطى أهمية كبيرة لمؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال وما نجم عن ذلك من صراع بين الطبقات الاجتماعية ومناداه بحقوق العمال والفقراء الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ظهور وتبلور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وفي الواقع كلا الفكرتين لا يتعارضان وإنما تكمل إحداها الأخرى خاصة أن الزهراني أشار إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية وما تمخضت عنه من قضايا متعددة، إذ ارتبط بداية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمبدأ تكامل الأدوار والوظائف لأنظمة المجتمع كما يرى سبنسر، وبمبدأ القيم كما لدى أوجست كونت ودور كايم وماكس فيبر مع الاختلاف بينهم في الربط (كما سيتم الإشارة إليه لاحقا)، ومما زاد أيضا من تبلور ووضوح المفهوم أكثر هو ظهور المجتمعات الصناعية وقيام المصانع التي استدعت قيام النظام الرأسمالي وظهرت الحاجة معها إلى الاهتمام بزيادة الإنتاج ونشره في بقاع الأرض لزيادة الأرباح.

ويمكن في هذا المجال تلمس وقراءة مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر الاجتماعي لدى كلا من "سان سيمون، وأوجست كونت، وهيربرت سبنسر، وتالكوت بارسونز، وكارل ماركس" على النحو الآتي:

سان سيمون

اهتم سيمون بالتقدم الاجتماعي وحاول تقديم مقاربة وضعية تقوم على ربط المعرفة بالواقع الإنساني وتدعو إلى العمل والإنتاج فهو كما يرى الغريب (٢٠١٦: ٦٧) يهدف إلى تغيير شروط إنتاج المعرفة وتغير الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة، لتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية. وبالتالي ستقوم أمة جديدة أسماها الأمة العاملة.

ويتجلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى سيمون من خلال مناقشته لتنظيم المجتمع ومسؤوليتها على من تقع؟ ويسندها في رأيه إلى التنظيمات الصناعية التي يرى أنها تمتلك القدرة على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، ويقول في ذلك" بأن تنظيم المجتمع يجب أن يعهد به في المستقبل إلى الصناعيين ابتغاء الترفيه عن الطبقة الأكثر عددا والأشد فقرا، فالقادة الطبيعيون للفقراء والكادحين هم الصناعيون الكبار وأصحاب المصارف شرط أن يمنحوا السلطة بوصفهم زعماء المجتمع الجديد لكي يعملوا على زيادة الإنتاج وتوسيع القوة الشرائية، وغيرها" (حمزة، ٢٠١٥: ٥١).

كما منح مالكي التنظيمات الصناعية صفات القيادة كما يرى عبدأسعيد (١٩٨٦: ٨١) أن سيمون خص رجال الأعمال بالقيادة العليا للسياسات الاقتصادية في النظام الصناعي لكونهم – كما يرى – أكثر قدرة بحكم خبرتهم على إحراز التقدم. إضافة إلى أن سيمون حملهم التزامات اجتماعية تجاه العاملين باعتبارهم شركاء في التنمية. ويرى كذلك عبدأسعيد (المرجع السابق، ٨١) أن آراء سيمون هذه صنفها البعض على أنها امتداد للآراء الاشتراكية المثالية، والتي عملت قيما بعد على نشؤ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أوروبا.

اوجست كونت

من أبرز اهتمامات كونت كانت المساهمة في إعادة تنظيم المجتمع ومحاولة إصلاح مظاهر الفوضى التي عمت مختلف مناحي الحياة. والتي يرى كونت أن سبب هذه المشاكل كان ناتج عن الاضطراب الخلقي وفساد معايير الرأي العام إضافة إلى الفوضى العقلية (عبد المعطي، ١٩٩٣: ١٢) طبقا لفلسفته الوضعية التي تقوم على المعرفة العلمية للظواهر والوقائع الاجتماعية وعلى تقوية النظام الأخلاقي.

إن فكرة دراسة النظام الاجتماعي لدى كونت تقوم قسمين أساسيين: الأستاتيكا الاجتماعية، وهي تعني دراسة المجتمع في حالته المستقرة والتي يرى أنها تتحقق من خلال اتفاق الأفراد على مجموعة قيم ومعايير تساهم في التضامن بين مؤسسات المجتمع، أي يقصد بها المعايير والقيم والقواعد. والقسم الآخر هو: الديناميكا الاجتماعية، وهي دراسة المجتمع في حالته الحركية، أي دراسة العلاقات القائمة بين أجزاء المجتمع.

من خلال دراسته وتصنيفه للنظام الاجتماعي استطاع كونت أن يضع ركائز قانون التضامن الذي يتلخص في أن مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية تتضامن مع بعضها، وأن أعمال كل طائفة تنسجم مع أعمال الطوائف الأخرى لحفظ المجتمع وصيانة حياته (المرجع السابق: ١٦).

وعليه يتم استنباط مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى اوجست كونت من خلال اهتمامه بالقيم وتركيزه على أن المجتمع لا يمكن أن ينهض إلا بالاهتمام بالقيم إلى

جانب التفكير العلمي، فللقيم وظيفة هامة في تقوية الروابط بين الأفراد والتنظيمات والفاعلين الاجتماعيين والمساهمة في تماسك البناء الاجتماعي.

هيربرت سبنسر

من أبرز الإضافات التي قدمها سبنسر في علم الاجتماع هي النظرية العضوية وفيها يماثل جسم الكائن الحيواني بالمجتمع من حيث التكوين والوظائف، فجسم الكائن الحيواني يتألف من مجموعة من الأجهزة كالجهاز العصبي والجهاز التنفسي.. وغيرها، وكل جهاز يضم أعضاء وخلايا تكونه وكل خلية وعضو فيه تقوم بواجبات وأعمال معينة ولها حقوق، ويماثله المجتمع إذ يتكون من مجموعة من التنظيمات والمؤسسات وكل تنظيم يضم مجموعة من الأدوار وكل دور يتمتع بحقوق ويقوم بوظائف معينة. كما يذكر الحسن (٢٠١٥: ٥٢) أن سبنسر لم يكتفِ بدراسة الأجزاء ومقارنتها وإنما ذهب لأبعد من ذلك إذ أشار إلى أن كل جزء من أجزاء المجتمع وظائفه التي تساهم في ديمومته وبقاء المجتمع مثلها في ذلك مثل الوظائف التي يقدمها الجهاز العضوي لبقاء واستمرارية الكائن الحيواني.

يمكننا قراءة المسؤولية الاجتماعية ضمنيا في كتابات هربرت سبنسر حينما رأى بأن المجتمع يتكون من تنظيمات متعددة وكل تنظيم يقوم بوظائف تختلف عن الآخر وهذا التباين لا يعني الانفصال وإنما يعني توازن المجتمع واستقراه يقوم على التكامل الوظيفي بين التنظيمات البنيوية للمجتمع. واهتم سبنسر كذلك بتتبع عملية التطور العضوي للمجتمع ويرى أنه يتطور ويبلغ أقصى درجات التطور حين تتحدد المسؤوليات من حقوق وواجبات. وعليه فالتنظيم الصناعي هو أحد التنظيمات البنائية في المجتمع يرتبط وظيفيا بالتنظيمات الأخرى، ويعد قلب المجتمع الذي له القدرة على ضخ الروح والإنتاجية والاستقرار له، وحتى يستمر هذا التنظيم يتوجب توضيح التزاماته وواجباته تجاه أصحاب المصلحة

كارل ماركس

تعد نظرية ماركس "المادية الجدلية التاريخية" من أهم أعماله في علم الاجتماع، يناقش فيها القوانين الاجتماعية التي تحكم حركة وتطور المجتمعات حتى تصل إلى مرحلة التحرر من الظلم والاستغلال. ولقد اهتم ماركس في نظريته بتحليل العلاقة بين الأبنية الاقتصادية للمجتمع وبين الأبنية العليا المعيارية في المجتمع خلال التطور التاريخي للمجتمع، محاولة منه لإعادة تحويل المجتمع إلى حالة يوجد فيها الفرد الطبيعي بدلا من الفرد المغترب (حجازي، ٢٠٠٨: ١١٢).

تتمثل النظرة الصراعية لدى ماركس في أن العامل الاقتصادي هو أساس بناء المجتمع وأن تطوره يتحقق من خلال صراع الطبقات الاجتماعية، إذ يطور المجتمعات وينقلها من حالة إلى أخرى ، وأن مختلف المجتمعات - حسب رأيه - تنقسم إلى طبقتين مختلفتين متناقضتين في الأهداف والمصالح ففي المجتمعات

الصناعية تكون: طبقة برجوازية حاكمة والتي تمتلك وسائل وقوى الإنتاج وتحصل على جل عوائد الإنتاج، وطبقة البروليتاريا العاملة المحكومة والمقهورة، وكنتيجة لشعور الطبقة العاملة بالظلم والقهر ونقص الإشباع المادي والاجتماعي وتفاقم المشكلات لديها يخلق لديها إحساس الوحدة الطبقية فتتشكل فيها ثقافة الاستغلال ويتعاظم فيها الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية فتناضل من أجل الحصول على حقوقها عن طريق الثورة على الوضع القائم والمطالبة في تحقيق العدالة الاجتماعية فيعاد توزيع الملكية ويتم التحرر من الظلم والاستغلال.

تالكوت بارسونز

تعد نظرية "الأنساق الاجتماعية" من أهم الاسهامات العلمية لبارسونز والتي تنطوي على رؤية المجتمع على أنه النسق الاجتماعي العام، يتألف من أنساق فرعية هي: النسق الاقتصادي والنسق السياسي والروابط المجتمعية والتنشئة الاجتماعية يحقق كل منها وظيفة من الوظائف التالية:

١.**التكامل:** ويشير بارسونز إلى العلاقة التكاملية بين الأنساق الفرعية والنسق الأكبر والتي يعتمد حدوثها على نسق القيم في المجتمع، والذي بدوره يحدد الأهداف التنظيمية.

٢. **نمط المحافظة:** بمعنى توجيه السلوك نحو التماثل مع القيم الثقافية والتحصن ضد حدوث سلوك فوضوي لا يتناسب مع متطلبات النسق (عمر، ٢٠٠٥: ٨٥).

٣. **التكيف:** حيث يتطلب النسق التكيف مع البيئة التي تحيط به وأن يقوم أيضا بتأمين مجموعة من الوسائل المادية والمعنوية الضرورية لحياة أعضاء النسق والمجتمع (عبد الرحمن، ٢٠٠٦: ١٨).

٤. **تحقيق الهدف:** يتمثل في حشد الموارد التنظيمية من أجل تحقيق أهداف التنظيم، وأن نجاح تحقيق الأهداف يتوقف على ملائمة الوسائل للغايات.

كما يوضح بارسونز أن جميع الأنساق الفرعية السابقة ترتبط مع بعضها بروابط تبادلية بحيث يظهر المجتمع في النهاية على درجة عالية من الاستقرار والاتزان (حمزة، ٢٠١٥: ٢٢٦) وأنه لا يمكن فهم النسق العام إلا في ضوء تحليل العلاقات بين الأنساق الفرعية المكونة للنسق العام (الغريب، ٢٠١٦: ١٧٥) كما بين بارسونز في كتابه الاقتصاد والمجتمع (١٩٥٦) أن التنظيم الاقتصادي لا يجب أن يكتفي بوظيفته الإنتاجية فقط، وإنما عليه أيضا القيام بالتنشئة الاجتماعية للعمال (كابان ودورتيه، ٢٠١٠: ١٠٩)

ووفقا لذلك يتضح مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال الترابط الوظيفي بين مختلف الأنساق والتنظيمات الاجتماعية لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع والمساهمة في توازنه وتكامل أجزاؤه البنيوية.

ج. المقاربة الإدارية

كان تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية في علم الإدارة جليا بشكل كبير وقد يكون ذلك لارتباطه المباشر بإدارة التنظيمات ومالكيها، وسيتم مناقشة المفهوم باستعراض البعد التاريخي لنشأة المفهوم ومراحل تطوره، كالتالي:

لقد تطور معنى المسؤولية الاجتماعية للتنظيم الصناعي مع تطور المفاهيم التي تعتنقها تلك التنظيمات المتمثلة بإداراتها ومالكيها، من الاهتمام الكامل بالربحية إلى محاولة للاستجابة للضغوطات المجتمعية ومراعاة توازن المصالح وحتى الوصول إلى مدخل الرفاهية الاجتماعية وهي كالتالي: (Crroll,2008)

١. **مدخل تعظيم الأرباح:**

يقوم هذا المضمون على فرضية أن التنظيم الصناعي له مسؤولية واحدة وهي المسؤولية الاقتصادية المتمثلة في تحقيق أقصى الأرباح الممكنة. ولقد تبنى فريدمان (١٩٦٢) هذه الافتراضية في نظريته الاقتصادية الكلاسيكية.

٢. **مدخل توازن المصالح:**

ظهر هذا الاتجاه نتيجة للضغوطات التي مارستها الجمعيات الاجتماعية والتجمعات الغير رسمية كتجمعات حماية المستهلك وجمعيات المحافظة على البيئة وغيرها. وطالبت بامتداد أهداف المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة المتمثلة في العاملين والمستهلكين وغيرهم (الصيرفي، ٢٠٠٧: ٥٦)، وعلى أساس أنها الوسيلة التي تمنح التنظيمات الاقتصادية والصناعية مكاسب اقتصادية طويلة المدى.

٣. **مدخل الرفاهية الاجتماعية**

يتسع المفهوم في هذا المدخل ليتخطى الاهتمام بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة ويتجاوزه إلى أن تتضمن أهدافه أهدافا اجتماعية وبيئية تساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع.

٣. التطور التاريخي للمفهوم

وكما تم الإشارة سابقا أن تحديد زمن تشكل المفهوم لا ينفي من وجود ممارسات قبل هذا التاريخ ولكن كانت أقرب للأفعال الخيرية الفردية المتعلقة برئيس التنظيم أو المدير، أو كاستجابات إصلاحية ودوافع اقتصادية لتحسين آداء العاملين وزيادة الأرباح، فلم يتضمن المفهوم بداية أبعاد اجتماعية وأخلاقية وإنسانية تجاه أصحاب المصلحة المرتبطة بالتنظيم علاوة على ذلك لم يكن المفهوم موجها سوى للمالكين اقتصاديا ومن ثم توسع قليلا ليصبح من نظرة اقتصادية أيضا الاهتمام بإنتاج وتوفير السلع للمستهلكين، وتدرج في التطور والاتساع ليشمل العاملين ومن ثم تقديم الدعم والمساعدة لفئات المجتمع وعقب ذلك الاهتمام بالقضايا الأخلاقية والبيئية وهكذا فقد كان يضم طرفا ثم الآخر بما تقتضيه المتغيرات المجتمعية المتعددة.

تزخر المراجع والأدبيات بتقسيمات وتصنيفات متعددة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية منها ما يلي:

أ. تصنيف يعتمد على التدرج في ضم أصحاب المصلحة

١. المسؤولية تجاه العاملين

عند انتشار الصناعة وظهور المجتمعات الصناعية لم يكن هناك اهتمام لدى تلك التنظيمات الصناعية الممثلة بمالكيها سوى تعظيم الأرباح وكيفية زيادة الإنتاجية دون النظر في حال العاملين وإعدادهم وتدريبهم، مع نقص المعرفة الإدارية في كيفية التعامل معهم وتوجيههم، إضافة إلى خلو نظام العمل من المحفزات التي تزيد من دافعية العامل للعمل حيث أن جل العوائد المادية تصب في يد ملاك التنظيم ولا يكسب منها سوى الأجر القليل الذي لا يكفي الحاجة، مما انعكس على الإنتاجية وأدى إلى ضعفها. فظهرت النظريات الإدارية التي تبحث في العوامل التي تسبب ضعف في العملية الإنتاجية ومحاولة تقديم المساعدة للملاك ووضع الحلول المناسبة لها. ويؤكد ذلك جبارة (٢٠٢٠: ١٩) في قوله "إن ظهور العلاقات بين أصحاب الأعمال والعمال من قيام الصناعات ذات الإنتاج الكبير، مع شعور الحكومات بأهمية الطبقة العاملة في النهضة الصناعية، كان السبب المباشر في إصدار التنظيم والتشريعات العمالية".

كما رافقها بروز العديد من المشاكل الاجتماعية كعمل الأطفال والنساء دون مراعاة للمخاطر وحدوث الاضطرابات العمالية والفقر وغيرها، مما استدعت الحاجة إلى المعالجة. ومن هنا بدأ يتشكل مفهوم المسؤولية الاجتماعية كممارسات وأنشطة ولقد وضح كارول Carroll (21 :2008)أن الممارسات التي كانت موجهة للعاملين تتمثل كردود فعل ومحاولات لإصلاح وحل المشاكل، فعلى سبيل المثال قامت بتوفير عيادات وغرف غداء ومرافق ترفيهية وغيرها من الممارسات سعيا منها إلى منع مشاكل العمل وتحسين آداء العمال.

٢. المسؤولية الموجهة للمجتمع

أما الممارسات والأعمال الخيرية الموجهة للمجتمع كما يرى كارول Carroll (2008:22) كانت قد بدأت تظهر في آواخر القرن التاسع عشر وضرب عدة أمثلة على ذلك منها تجربة بولمان في عام (١٨٩٣) إذ أنشأ جورج. إم. بولمان رئيس شركة بولمان بالاس للسيارات، مدينة بأعلى معايير الإسكان والإضاءة والمظهر في ذلك الوقت ووفر بها ملاعب وكنيسة ومسرح وكازينو لموظفين الشركة وعائلاتهم.

٣. المسؤولية الموجهة للبيئة

في حين أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة التي كانت تقوم بها التنظيمات كما يوضحها باتريك مارفي كانت في الفترة الأخيرة من الستينيات وبداية السبعينيات ويطلق عليها بأنها "عصر الوعي والقضايا" المتعلقة بالمسؤولية

الاجتماعية للتنظيمات، كانت هذه فترة من الوعي الاجتماعي والاعتراف بالمسؤولية العامة، والمشاركة في مجتمع الأعمال، والاهتمام بتدهور المناطق الحضرية، وإزالة التلوث **(Litz, et Al, 2008: 59).**

وفي أوائل العقد الأول من القرن العشرين، أصبح مجتمع الأعمال مفتونًا بالمفاهيم الجديدة للاستدامة أو التنمية المستدامة، والتي أصبحت جميعها جزءًا لا يتجزأ من المناقشات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذكرت الورقة الخضراء، وهي تقرير أعدته المفوضية الأوروبية في عام (٢٠٠١)، أن معظم تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال تلك الفترة تصفه بأنه مفهوم تقوم فيه الشركات بالتكامل طوعًا المشاكل الاجتماعية والبيئية في عملياتها وبالتعاون مع أصحاب المصلحة (Farcane and Bureana, 2015: 42).

ب. تصنيف باتريك مارفي

صنف مارفي Murphy (1978) تطور المفهوم إلى أربعة عصور للمسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية كالتالي:

١. **عصر الخير:** وهي الفترة الممتدة حتى الخمسينات وكانت هناك تبرعات خيرية للتنظيمات الصناعية أكثر من أي شيء آخر.

٢. **عصر الوعي:** وهي الفترة من (١٩٥٣) إلى (١٩٦٧) أصبح في ذلك الوقت إدراكا أكثر للمسؤولية الإجمالية للأعمال ومشاركتها في الشؤون المجتمعية.

٣. **عصر القضية:** وهي الفترة الممتدة من (١٩٦٨) إلى (١٩٧٣) اهتمت التنظيمات الصناعية على قضايا محددة كالتمييز العنصري وكمشكلات التلوث.

٤. **عصر الاستجابة:** يمتد من عام (١٩٧٤) إلى (٢٠٠٨) وحتى الآن بدأت التنظيمات الصناعية في اتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية جادة لمعالجة قضايا المسؤولية الاجتماعية.

ج. تصنيف ذكره الغالبي والعامري (٢٠٠٨: ٥٤-٦٠) ويتضمن ما يلي:

١.الثورة الصناعية والإدارة العلمية.

كانت جهود التنظيمات الصناعية في بداية الثورة الصناعية والمخترعات العلمية موجهة لجني أكبر قدر من الأرباح طمعا في التوسع أو إنشاء مصانع أخرى، فاتسمت هذه المرحلة باستغلال قاسي لجهود العاملين والموارد البيئية الطبيعية نتج عنها العديد من المشاكل المختلفة والتي دفعت بعض رجال الأعمال إلى دراسة الأسباب والعمل بالحلول فتجلت بعض الممارسات النفعية الموجهة للعاملين تجسد في الاهتمام ببيئة العمل وتحسين الأجور.

٢. العلاقات الإنسانية وتجارب هوثورن.

نتيجة لتصاعد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للعاملين والمجتمع تولد شعورا لدى بعض المهتمين بالصناعة في النظر في دراسة الأسباب والعوامل وكان

من أشهر الدراسات التجارب التي أجريت في مصانع هوثورن وكان من أهدافها دراسة أثر الاهتمام بالبيئة الداخلية للعاملين في المصنع على الإنتاجية.

٣. مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم حجم المنشآت.

في هذه المرحلة تم تطوير خط الإنتاج الخاص بالسيارات مما أفرز إنتاج كميات كبيرة وضخمة من السيارات أدى إلى تضخم وكبر حجم التنظيمات الصناعية وزيادة عدد الأطفال العاملين فيها، لأن كل عامل يكون مختصا بجزء بسيط جدا من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل ليتقنه، فضلا عن التلوث البيئي الذي تزايد بسبب العمليات الصناعية إضافة إلى الاستنزاف الموسع للمواد الطبيعية كالغابات وغيرها، كل ذلك يعكس ضعف المسؤولية الاجتماعية من قبل التنظيمات الصناعية.

٤. تأثير الأفكار الاشتراكية

كان للأفكار الاشتراكية فيما يتعلق بمطالب العاملين من ظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي واصابات العمل والاستقرار الوظيفي دور كبير في دفع العديد من التنظيمات الصناعية إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية.

٥. مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية.

كان للأزمة الاقتصادية والتي تعرف بالكساد الاقتصادي الكبير في عام (١٩٢٩) الكثير من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية، وقد سببت انهيار العديد من التنظيمات الصناعية وتسريح آلاف العاملين الأمر الذي أدى إلى اضطرابات كثيرة مما استدعى القيام بمطالبات لتدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وايجاد فرص عمل بديلة لهم، كما ظهرت نظرية كينز الشهيرة التي يدعو كذلك إلى تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي. كل ذلك أدى إلى تأسيس وتأصيل أفكار المسؤولية الاجتماعية وتحديد عناصرها.

٦. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي.

وتعد هذه المرحلة البداية لتبلور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فلقد تخلصت العديد من الدول من الحكم الدكتاتوري، وتوسع مفهوم الديموقراطية الصناعية وتعزز دور النقابات وتعالت أصواتها بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتحديد حد أدنى للأجور وظهور جمعيات حماية المستهلك.

٧. مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات.

في هذه المرحلة تعاظمت قوة النقابات، وتعرضت الكثير من التنظيمات الصناعية إلى خسائر كبيرة، إضافة إلى تطور وسائل الاتصال الذي ساهم في توعية المجتمعات في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا للمكاسب التي تحققها النقابات العمالية مما أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، كذلك تعدد الأصوات التي تدعوا إلى حماية

البيئة ونشر الوعي البيئي كمحاولة للحد من التلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية.

٨. مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية.

في هذه المرحلة بدأت تتشكل المطالبات والدعوات في المراحل السابقة (التي تم الإشارة لها أعلاه) على شكل قوانين تتبناها التنظيمات الصناعية وبدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات ورسائلها بشكل واضح.

٩. مرحلة جماعات الضغط.

في هذه المرحلة برزت جماعات الضغط بشكل أكبر عما كان في السابق، من هذه الجماعات (جماعة حماية المستهلك، حماية البيئة، جمعية أطباء بلا حدود... وغيرهم) وكان لحضورهم قوة كبيرة في تحريك مشاعر الجمهور، وفي هذه المرحلة أصبحت المسؤولية الاجتماعية أكثر نضجا وأقوى حضورا.

١٠. مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية.

في عصر العولمة الاتصالية ولدت قيما وجرائم جديدة وأنواع مختلفة من الانتهاكات المرتبطة بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد.

خلاصة:

من خلال القراءة النقدية لموضوع المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية على المستوى المفاهيمي والتاريخي يتضح الآتي:

١. أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية مفهوما واسعا يشكل نقطة التقاء بين العديد من العلوم المختلفة كعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والإدارة.

٢. يعد هذا المفهوم في المجال الاجتماعي غير ظاهر بشكل صريح وواضح وإنما كان ضمنيا في مناقشات العلماء فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي ككل.

٣. تشكل المفهوم بداية كجزء من النسق الثقافي والديني للمجتمعات ومن ثم تطور ليصبح ركيزة أساسية للتنمية المجتمعية.

المراجع

أحمد، فاطمة أمين. (١٩٩٩). استخدام المقابلة المهنية في خدمة الفرد في دراسة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية (دراسة وصفية)، مجلة كلية الآداب – جامعة حلوان، (ع٦)، ٢٣٩ – ٢٧٧.

أنيس، إبراهيم ومنتصر، عبد الحليم والصوالحي، عطية وأحمد، محمد خلف الله. (١٩٧٨). المعجم الوسيط، ج١، القاهرة: مجمع اللغة العربية، دار المعارف.

البادي، محمد محمد. (١٩٨٠). العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية، (الطبعة الثانية)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البكري، ثامر ياسر. (٢٠٠١). التسويق ومفاهيم معاصرة، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

البياتي، ياس خضير. (٢٠١١). النظرية الاجتماعية: جذورها التاريخية وروادها، القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات.

جاد الرب، سيد محمد. (٢٠١٠). الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية، القاهرة: دار الكتب المصرية.

جبارة، عطية جبارة. (٢٠٢٠). الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

حجازي، محمد فؤاد. (٢٠٠٨). النظريات الاجتماعية، (الطبعة الثامنة)، القاهرة: مكتبة وهبة للطباعة والنشر.

الحسن، إحسان محمد. (١٩٩٩). دور الأسرة العربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، شؤون عربية، مجلة شهرية تصدرها وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع (٩٨)، تونس.

الحسن، احسان محمد. (٢٠١٥). النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، (الطبعة الثالثة)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

حمزة، كريم محمد. (٢٠١٥). نظريات علم الاجتماع: مقدمات تعريفية، بيروت، لبنان: دار ومكتبة البصائر.

الرحاحلة، عبد الرزاق سالم. (٢٠١١). المسؤولية الاجتماعية، عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الزهراني، ناصر عوض. (٢٠١٠). المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية تأصيل المفهوم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (مج١٨)، (ع٢)، ١٢٩- ١٨٠.

الشافعي، محمد إبراهيم. (١٩٨٢). المسؤولية والجزاء في القرآن الكريم، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.
الصيرفي، محمد. (٢٠٠٧). المسؤولية الاجتماعية للإدارة، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
طهرات، عمار ومخفي، أمين. (٢٠١٨). المقاربات العملية للمسؤولية الاجتماعية، ومساهمتها في التنمية المستدامة "تجارب دولية رائدة بين النموذجين الإسلامي والوضعي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،(مج ١١)، (ع١)، ١١٠ – ١٢٥.
العابد، لزهر ومحمد، هدى. (٢٠١٩). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار المبادرات المجتمعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، (مج٦)، (ع١)، ٤٠٤- ٤١٩.
عبد الرحمن، عبد الله. (٢٠٠٦). النظرية في علم الاجتماع، (ج٢)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
عبد المعطي، فاروق. (١٩٩٣). اوجست كونت: مؤسس علم الاجتماع الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية.
عبد أسعيد، محمد فايز. (١٩٨٦). الفكر الاجتماعي الحديث "نظريات اجتماعية حديثة"، الرياض: دار الفيصل.
عثمان، سيد. (١٩٧٥). علم النفس الاجتماعي التربوي: التطبيع الاجتماعي، ج١، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
العصيمي، عايد عبد الله. (٢٠١٩). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
عمر، معن خليل. (٢٠٠٥). نظريات معاصرة في علم الاجتماع، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
العناني: حسن صالح. (١٩٨٠). التنمية الذاتية والمسؤولية في الإسلام، القاهرة: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
الغالبي، طاهر محسن منصور والعامري، صالح مهدي محسن. (٢٠٠٨). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمال، (الطبعة الثانية)، الأردن: دار وائل للنشر.
الغريب، عبد العزيز علي. (٢٠١٦). نظريات علم الاجتماع: تصنيفاته، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة، (الطبعة الثانية)، الرياض: دار الزهراء.
غيث، محمد عاطف. (٢٠٠٦). قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

فتح الباب، عصام عبد الرازق. (٢٠٠٣). تصميم مقياس تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى جماعات النشاط المدرسي اللاصفية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، (ع١٥)، (ج٢)، ٦٦١ – ٦٩٩.

كابان، فيليب ودورتيه، جان فرانسوا. (٢٠١٠). علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية: أعلام وتواريخ وتيارات (ترجمة: إياس حسن)، دمشق: دار الفرقد للنشر، (تم نشر العمل الأصلي عام ٢٠٠٠).

ليلة، علي. (٢٠١٥). النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع "قضايا التحديث والتنمية المستدامة"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

محمد، جبالة ومختاريه، مقدم. (٢٠١٩). المسؤولية الاجتماعية: إشكالية المفهوم والخلفية المعرفية، (كتاب جماعي) بعنوان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، برلين -ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

مدكور، إبراهيم. (١٩٧٥). معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

Bichta, C. (2003). Corporate social responsibility: a role in government policy and regulation.

Bowen, H. R. (1953). Social Responsibility of the Businessman. New York: Harper and Row.

Carroll, A. B. (1979). A three-dimensional conceptual model of corporate performance. *Academy of management review*, *4*(4), 497-505.

Carroll, A. B. (2008). A history of corporate social responsibility: Concepts and practices. *The Oxford handbook of corporate social responsibility*, 19-46.

Drucker, P. (1977). An Introductory View of Management, I-larper's College Press. *New York*.

Farcane, N., & Bureana, E. (2015). History of" Corporate Social Responsibility" Concept. *Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica*, *17*(2), 31-47.

Hayes, B., & Walker, B. (2005). Corporate responsibility or core competence?. *Development in Practice*, *15*(3-4), 405-412.

Holt, G. (2009). IFRS for SMEs. *Retrieved January*, *23*, 2012.

Laplume, A. O., Sonpar, K., & Litz, R. A. (2008). Stakeholder theory: Reviewing a theory that moves us. *Journal of management*, *34*(6), 1152-1189.

Murphy, P. E. (1978). An evolution: Corporate social responsiveness. *University of Michigan Business Review*, *30*(6), 19-25.

Webster's Encyclopedic Unabridged Dictionary of the English Language, Responsibility, Now York ،Rutland House, 1984, p.1222.

World Bank, working paper. (2005). Opportunities and options for government to promote corporate social Responsibility in Europe and central Asia ,Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Retrieved from:

http://documents1.worldbank.org/curated/en/257431468093573048/pdf/358740rev0CSR0in0Europe01PUBLIC1.pdf